وهذا الذي ذكرته هو كلام الفقهاء في باب الوقف من الوصية واما
كلام الاصوليين مقتضى امام الفقها بالمجتهدين فانهم عرفوا الفقه بانه
هو العلم بالاحكام الشرعيه المكتسبه من ادلتها التفصيليه وذكروا انهم
اخذوا بقولهم التفصيل عن العلم الحاصل للمقلد في المسايل الفقهيه فانه
لا يسمى فقيها بل مقلدا لانه اخذه من دليل اجمالي مطرد في كل مساله على
ومع ذلك فانظر في مساله المسوال الي عد فقيها عرفا واهتدى بفقهه الى معرفه
الباقي كما تقدم عن زكريا وغيره والله سبحانه اعلم مساله ما تقولك
في شخص وقف ارضا على الفقرا وكان في ذريته من فيه الصفه المذكوره
وهو الفقر وكان لو قسمت غلتها على كافه الفقرا لم تسد مسد الحصول الانتفاع
لهم ولو صرفت الى ذريته الموصوفين بالفقر والحاجه لكفتهم واغنتهم
عن الحاجه الى الناس والصوره ان ذريته من حمله القرآن العظيم وطلبه العلم
الشريف فهل يخص بغلته الذريه المذكوره افتونا ماجورين الجواب
نعم يصرف الوقف المذكور الى ذريته بل الصرف اليهم اولى وافضل ويثاب على ذلك
الساعي لهم والمساعد لهم والقايم في حقهم من ولاه الامر اقام الله بهم شرايع
الاسلام وقد افتى بذلك العلامه ابراهيم برطهر والكمال الرداد وقد اجاب
على مثل مساله السوال العلامه عبد الدرعمر مخرمه وصحح جوابه العلامه
احمد بن عمر الحكيم وصورة ما سيل عنه رجل وقف صحيحا على المحتاجين من

المسلمين

المسلمين او جعله سبيلا على المسلمين وكان له ذريه محتاجين فهل الاولى الصرف
اليهم من ذلك او لا اجاب رحمه الله نعم ذريته المحتاجون اولى من غيرهم
وساير من ساعدهم من الولاه والقضاه وغيرهم على ذلك المواب الجزيل بالقصد
الجميل والله اعلم انتهى وتشهد لجواز الصرف بل لافضليته الى الذريه
المحتاجين وانهم اولى من غيرهم قوله صلى الله عليه وسلم الصدقه على المسلمين صدقه
وعلى ذي الرحم ثنتان صدقه وصله وقياس الصرف عليهم على المنقول في الزكاه
في انهم افضل من غيرهم في الزكاه والكفاره والنذر لجامع الاستحقاق في الكل
والله سبحانه اعلم وصحح على حواشي هذا جماعه من علما اليمن منهم زيد وغيرهم منهم
العلامه الصديق بن محمد الحنفي ومنهم من الشافعيه شيخنا احمد الفاسي
وشيخ العلامه اسمعيل المؤذني والله اعلم من الفقه الشريف احمد مجاهد
مساله رجل له اولاد احدهما توفي وورث ابوه سدسه فوقف السدس
المذكور على ذريه اولاده المذكورين وخلوا من الولدين له ذريه وجعل النظر للاكبر
الارشد من اولاده وجعل الناظر من ذريته يكون كافلا للمسجد واقامته
وما بقي تكون من الورثه على فرضه الله فهل تكون للاحد سهام والام سهم
وما بقي تكون من الورثه على فرضه الله فهل تكون للاحد سهام والام سهم
على فريضه الله الاخره افتونا ماجورين الجواب يتبع في ذلك شرط الواقف
حسبما شرطه فاذا قال وما بقي بعد كفايه المسجد يكون من الورثه على
فريضه الله تعالى فالذي يظهر اخذا من كلام السبكي انه يقسم على الفريضه الشرعيه

Covenant Theological Seminary